

استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على
حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية

Use of Financial Analysis Indicators to Identify Reasons for Non-Distribution of Surplus Insurance to Insureds of Saudi Insurance Cooperative Societies

د. عبد الكريم أحمد قندوز، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

د. خالد عبد العزيز السهلاوي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

تاريخ التسليم: (2017/08/ 19)، تاريخ التقييم: (2017/10/ 11)، تاريخ القبول: (2017/10 /23)

Abstract

The aim of this study is to investigate the reasons why cooperative insurance companies in Saudi Arabia did not distribute insurance surpluses to policyholders, although the Law On Supervision of Cooperative Insurance Companies requires that: "10% of the net surplus shall be distributed to the policyholders directly", so, we used a financial ratios analysis approach, by measuring and determining the effect of liquidity, claims, expenses, and company's policy of controlling written premiums on the surpluses. We found that the insurance companies in Saudi Arabia still suffer from difficulties in investing the written premiums to realize more profits, and that the volume of claims is high. These findings could help insurance sector' stakeholders (policyholders, insurance companies and regulators) to better understand the barriers and causes that prevent the distribution of insurance surpluses and therefore take the necessary corrections.
Keyword: Saudi Arabia, Takaful, Financial Analysis, Surplus.

المخلص

تهدف الدراسة لإيجاد أسباب عدم توزيع شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية لفوائض التأمين على حملة الوثائق، رغم أن اللائحة التنفيذية لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني تنص على تخصيص 10% من الفائض لصالحهم، من خلال استخدام أسلوب التحليل المالي لمعرفة مدى تأثير كل من: السيولة، المطالبات المتكبدة، إجمالي التكاليف والمصروفات، سياسة الشركة في التحكم بالأقساط المكتتبة على الفائض. وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين السعودية تعاني صعوبات في استثمار الأقساط المكتتبة بشكل مجدي بما ينعكس على توزيع الفائض التأميني، إضافة إلى تأثير تزايد حجم المطالبات. وتساعد النتائج السابقة كل أصحاب المصلحة في قطاع التأمين في المزيد من الفهم للعوائق والمسببات التي تحول دون توزيع الفوائض التأمينية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، التأمين التكافلي، التحليل المالي، فائض التأمين.

1. مدخل لموضوع البحث:

1.1. مقدمة:

تعتبر سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية من أكبر الأسواق في المنطقة العربية، وقد عانت في عقود ماضية من غياب التخطيط والرقابة، قبل أن تحكم هيئة الإشراف ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي ضبطها لهذه السوق بعد صدور قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية (1424هـ). وتنشط في الوقت الحالي حوالي 35 شركة تأمين بالمملكة، ولغايات الشفافية والإفصاح، فقد ألزمت اللوائح التنظيمية كل مؤسسات التأمين بالمملكة أن تكون مدرجة في سوق المال السعودي، ما جعل من قطاع التأمين أكبر قطاع في سوق المال السعودي من حيث عدد الشركات المدرجة. ورغم التنوع في الخدمات والحلول التأمينية المقدمة من شركات التأمين، إلا أنه يعاني من مشكلتين جوهريتين: الأولى تركيز القطاع، حيث تستحوذ ثلاث شركات (التعاونية وبوبا وميدغلف) على ما يزيد عن نصف حجم السوق. الثانية: تحقيق غالب الشركات لنتائج سلبية لفترات طويلة نسبياً ويتجلى ذلك بشكل خاص في عدم توزيع الفوائد التأمينية على حملة الوثائق (المشتركين) أو على تقليل الأقساط للسنوات المالية كما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني، خاصة وأن الأساس الذي تتخذه جميع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية هو التعاون القائم على مبدأ التبرع بين المشتركين المؤمن لهم، إذ يتم تكوين صندوقين مستقلين أحدهما خاص بالشركاء المساهمين والآخر خاص بالمشاركين، وقد حددت اللوائح والتنظيمات العلاقة بين هذين الطرفين، ولعل أبرز نقطة في ذلك هي كيفية التصرف في الفائض التأميني ومن هي الجهة المستحقة له. ورغم أن الأمر قد أثار بعض الجدل حول مدى مشروعية هذا التحديد في توزيع الفائض، إلا أننا نتساءل أحياناً عن أسباب تحقيق معظم شركات التأمين السعودية لنتائج سلبية على مدار سنوات طويلة، حيث دأبت العديد من الشركات على عدم توزيع أية فوائض تأمينية على المشتركين (المؤمن لهم) خلافاً للأساس الذي يفترض أن تقوم عليه شركات التأمين التعاوني. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة لبحث معوقات وأسباب عدم تحقيق الفائض التأميني في شركات التأمين في المملكة.

2.1. مشكلة الدراسة:

إن دراسة الفائض التأميني وما يتعلق بتوزيعه في شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية موضوع اهتمام لكثير من الباحثين حيث يظهر واقع الكثير من شركات التأمين في المملكة أنها لا تطبق سياسة توزيع الفائض على المشتركين (حملة الوثائق) من وجهة نظر الباحثين، وهذا ما يطرح تساؤلات عن أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة وما هي العوائق التي تحول دون توزيع الفائض على حملة الوثائق.

3.1. أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى مساهمة كل من العناصر التالي ذكرها في عدم توزيع أية فوائض تأمينية على حملة الوثائق بشركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية: انخفاض السيولة، زيادة المطالبات المتكبدة، ارتفاع إجمالي التكاليف والمصروفات، سياسة الشركة في التحكم بالأقساط المكتتبة بتحويلها أو عدم تحويلها لشركات إعادة التأمين وأخيراً، عدم وضوح بعض بنود القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.
- التعرف على ما إذا كانت هذه الأسباب الخمسة تختلف من حيث مدى تأثير كل منها على الفائض التأميني لشركات التأمين في المملكة.
- معرفة العلاقة بين أقساط إعادة التأمين والفائض التأميني.
- إبراز موضوع الفائض التأميني بصفة عامة، ومعوقات توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة بصفة خاصة.
- زيادة الوعي لدى المؤمن لهم (المشاركين) فيما يتعلق بالفائض التأميني وكيفية توزيعه.

4.1. أسئلة الدراسة:

- ما علاقة الأداء المالي لشركة التأمين بتوزيع الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين معدلات النمو في شركة التأمين وتوزيع الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين سيولة شركة التأمين وتوفر الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني؟
- ما العلاقة بين المطالبات المتكبدة وتوزيع الفائض التأميني؟
- ما هو تأثير إجمالي المصاريف إلى إجمالي الإيرادات وما هو تأثيرها على عدم تحقيق فائض؟
- ما هي أسباب عدم توزيع الفائض التأميني؟

5.1. أهمية الدراسة:

- تستند الدراسة الحالية في أهميتها إلى أربعة أركان رئيسية هي:
- أهمية معرفة واقع توزيع الفائض التأميني لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- أهمية الدور الذي يقوم به الفائض التأميني في ترسيخ الفكر التأميني الإسلامي والإقبال على المنتجات التأمينية الإسلامية.
- إن دراسة أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين التعاوني في المملكة سوف تتيح للإدارات في هذه الشركات فرصة اكتشاف هذه الأسباب والوقوف على التوصيات التي سوف تتوصل إليها الدراسة في التعامل مع هذه الأسباب.
- وأخيرا، فإن المتطلع للدراسات المتعلقة بالفائض التأميني بشكل عام، وأسباب عدم توزيعه بشكل خاص، سوف يجد أن هناك نقصا ملحوظا في إجراء مثل هذه الدراسة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، لذا فإن هذه الدراسة تحاول سد هذه الثغرة من خلال دراسة أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة.

2. الإطار النظري:

1.1. تعريف الفائض التأميني:

الفائض التأميني هو ما تبقى من الاشتراكات وعوائد استثمارها وعوائد عمليات إعادة التأمين، بعد دفع المطالبات وحسم المصروفات (بشكل خاص مصروفات إعادة التأمين)، وتكوين المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية وأية تكاليف أخرى.

شكل (1): الفائض التأميني (الفرق بين إيرادات وتكاليف شركة التأمين)



ويعتبر موضوع الفائض التأميني والجهة المستحقة له أحد أهم النقاط المفصلية في تمييز شركات التأمين التقليدي (تجاريا كان أو تكافليا) عن شركات التأمين الإسلامي. ففي شركات التأمين التكافلي الإسلامي والتي تندرج عقود التأمين بها ضمن عقود التبرعات، فإن الفائض التأميني يعتبر ملكا للمشاركين (المترعين). وتمتلك شركات التأمين صندوقين (وعاءين) مستقلين عن بعضهما: الأول خاص بالمشاركين حملة الوثائق (المؤمن لهم) والآخر خاص بالمساهمين (ملاك الشركة).

واستناداً إلى المبدأ الذي تقوم عليه شركات التأمين التكافلي الإسلامي وهو التبرع والتكافل فإن الفائض التأميني لا يعتبر ربحاً للشركة (كما هو الشأن في شركات التأمين التقليدي) ولا حظ منه لإدارة الشركة والمساهمين، حيث أنهم يكونون قد حصلوا على عائد (أجرة مجلس الإدارة وعوائد الاستثمارات). في مقابل ذلك يحق للمساهمين استثمار الفائض التأميني لصالح حملة الوثائق إذا تم النص على ذلك في الوثيقة أو اللوائح، ويجب أن تراعى فيه الضوابط الشرعية للاستثمار، مع تحديد مقابل الاستثمار المخصص للجهة القائمة به (نسبة من الربح في حالة المضاربة، أو مقدار الأجرة في حالة الوكالة). الفائض التأميني مملوك لحملة الوثائق ملكاً مشتركاً، وبالتالي لا حق للمساهمين فيه، وينحصر حقهم في حالة استخدام الاشتراكات في الاستثمار في عوائد تلك الاستثمارات.

ولكن هناك فتاوى لبعض الهيئات الشرعية أجازت مشاركة أصحاب حقوق الملكية مع حملة الوثائق في الفائض التأميني (القرة داغي، 2004).

2.2. العوامل المحددة للفائض التأميني:

- ✓ عدد المشاركين وحجم أقساط التأمين.
 - ✓ التعويضات المدفوعة للمتضررين المؤمن لهم.
 - ✓ المنافسة في قطاع التأمين.
 - ✓ خبرة ونشاط الشركة في مجال التسويق واستقطاب المزيد من العملاء.
 - ✓ إعادة التأمين، إذ كلما كان تقدير الشركة لحجم وتكلفة إعادة التأمين دقيقاً كلما ساهم ذلك في تقليل المصروفات المتمثلة في الأقساط المدفوعة لشركات التأمين من جهة، وزيادة الإيرادات من خلال تحمل شركات إعادة التأمين لجزء من التعويضات عن الشركة.
 - ✓ مقدار الاحتياطيات الفنية والمخصصات.
 - ✓ سلوك المجتمع وبشكل خاص حملة الوثائق ومدى التزامهم وتحملهم للمسؤولية.
- 3.2. التصرف بالفائض طبقاً لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني بالسعودية:

نصت المادة (70) (الفقرة الثانية) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1424/6/2هـ: "على الشركة عند إعداد قائمة عمليات التأمين مراعاة الآتي:

- تحديد الأقساط المكتسبة وعمولات إعادة التأمين وعمولات الأخرى.
- تحديد التعويضات المتكبدة.
- تحديد الفائض الإجمالي، في نهاية العام المالي، الذي يمثل الفرق بين الأقساط والتعويضات مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة.
- تحديد الفائض الصافي الذي يتم التوصل إليه بأن يضاف إلى الفائض الإجمالي أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.
- توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع نسبة 10% للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، وترحيل ما نسبته 90% إلى قائمة دخل المساهمين.
- ترحيل صافي دخل المساهمين إلى قائمة المركز المالي ضمن حقوق المساهمين.
- تخصيص 20% من صافي دخل المساهمين كاحتياطي نظامي إلى أن يصل إجمالي الاحتياطي إلى 100% من رأس المال المدفوع."

ورغم أن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالسعودية تشير إلى أن كل أعمال التأمين بالمملكة تتم وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أن طريقة توزيع الفائض أثارت الكثير من الجدل الشرعي حول مشروعية ذلك.

3.2. نماذج التحليل المالي لشركات التأمين:

يوجد في الواقع أنظمة ونماذج عديدة لمراقبة وتحليل وتقييم شركات التأمين، لعل أهمها نظام الإنذار المبكر (IRIS) والذي بدأ تصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1974م ويشتمل على أحد عشر مؤشراً تهدف إلى مساعدة سلطات الإشراف والرقابة في تحديد الشركات التي تعاني من اضطرابات مالية وتحتاج إلى رقابة مباشرة وفحص سريع لمراكزها المالية. كذلك ظهر نظام مراقبة التحليل المالي والملاءة (FAST) (Financial Analysis and Solvency Tracking) والذي يسمى اختصاراً (FAST) بداية عام 1990م، وهو يتضمن 11 نسبة مالية في المرحلة الإحصائية للفحص، وكان يتم مقارنة كل نسبة أو معدل بالمدى المقبول. وفي المرحلة التحليلية تدخل شركة التأمين في تقييم للنتائج المالية أكثر تفصيلاً وفقاً لعدد من المعايير، ويشمل ذلك تحديد ما إذا كانت

الشركة لديها أربعة معدلات أو أكثر خارج المدى المقبول أم لا. بعدها تدخل الشركة ضمن أحد خمسة تصنيفات مختلفة حسب مستوى الملاءة. ويعتبر نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) امتدادا لنظام الملاءة المالية (IRIS)، غير أنهما يختلفان في قيمة النقاط التي تعطى لكل معدل وكذلك يختلف المدى المقبول لكل معدل في النظامين. ويعتمد نظام معدلات نظام (FAST) ونظام النقاط على خبرة الرقابة والمحكم بالإضافة إلى أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم. ويستخدم نظاما مستقلا لكلا من تأمينات الحياة والتأمين الصحي، وتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية. ويعد نظام (FAST) ونتائج فحص شركات التأمين التي تتجم عن هذا النظام منذ تطبيقه وحتى الآن ذات موثوقية عالية، على الرغم من أن اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) سمح بنشر معدلات (FAST)، لكن دون نشر قيمة النقاط المحددة لكل معدل. ويحدد مجموع تراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة ثم يستخدم هذا المجموع في ترتيب الشركات لعمل تحليلا آخر. والرقابة تصنف الشركات إلى: شركات يجب فحصها فوراً وأخرى لها أولوية في الفحص وثالثة لها فحص روتيني فقط. أخيراً، يعتبر نظام ستاندار أن بورز (Standard & Poor's) لشركات التأمين واحداً من أهم طرق تقييم أداء شركات التأمين على سداد التزاماتها، وتنتشر الشركة معلومات عن حوالي 2000 شركة ومؤسسة معنية بشؤون التأمين ويوجد لدى المؤسسة 26 مؤشراً للتقييم وتتراوح درجة التقييم من (AAA) إلى (C). هذا من التقييم كفاءة (12) مؤشر من (26) مؤشر أصبحت شركة (Standard & Poor's) تعتمد عليها وأن ما بين هذه المؤشرات مؤشرات مشتركة مع نظام (FAST) وهي سبعة مؤشرات وهناك خمس مؤشرات لا يتضمنها نظام (FAST) أثبتت فاعليتها وكفاءتها. (حمودة، 1998) وبمقارنة المؤشرات الخاصة بنظام مراقبة التحليل المالي (FAST) والذي اتضح من خلاله فاعلية 11 مؤشراً، ونظام تحليل الكفاءة طبقاً لمعايير الأداء لمؤسسة (Standard & Poor's) والتي اتضح فاعلية 12 مؤشراً مع ملاحظة وجود 7 مؤشرات مشتركة بين النظامين، وبالتالي تكون المحصلة النهائية 16 مؤشراً أثبتت فاعليتها طبقاً لمعايير الأداء العالمية وهي التي وقع اختيارنا عليها في تحليل السوق السعودي من خلال عينة الشركات التي سنتناولها بالبحث، واستثنينا منها مؤشراً واحداً هو متوسط فائض التأمين إلى صافي دخل الاستثمارات لعدم تحقيق الشركات لأية فوائض تأمينية، وهذه المؤشرات هي:

1	صافي الأقساط المكتتبة/حقوق المساهمين
9	حقوق المساهمين/إجمالي الأصول

2	معدل النمو في صافي الأقساط المكتتبة	10	مدينو عمليات التأمين / إجمالي الأصول
3	معدل العائد على الاستثمار	11	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
4	معدل النمو في حقوق المساهمين	12	المخصصات الفنية/ الأصول السائلة
5	الالتزامات / الأصول السائلة	13	المخصصات الفنية +حقوق المساهمين (صافي الأقساط المكتتبة)
6	المخصصات الفنية/حقوق المساهمين	14	حقوق المساهمين/شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة
7	جملة الأقساط المكتتبة/حقوق المساهمين	15	متوسط فائض النشاط التأميني/صافي الدخل من الاستثمارات
8	صافي الأقساط المكتتبة/جملة الأقساط المكتتبة (معدل الاحتفاظ)	16	صافي الربح/إجمالي الأصول

3. مراجعة الأدبيات

يمثل تحديد ماهية الفائض التأميني وطريقة توزيعه مرتكزا أساسيا للتفرقة بين التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي (مشعل، 2011) (النشمي، 2010)، إذ هو يمثل ربحا خالصا لشركة التأمين التقليدية، بينما هو حق للمشاركين في شركة التأمين الإسلامي، إذ منشؤه هو مبدأ التحمل والالتزام بالتبرع (النشمي، 2010) وبالتالي فهو زيادة في التحصيل (شبير، 2007) (البرواري، 2010). ويعتقد العديد من الباحثين أن قيام شركة التأمين الإسلامية بتوزيع الفائض التأميني أو جزء منه على حملة الوثائق (المشاركين) يساعد على ترسيخ الفكر التأميني الإسلامي لدى الجمهور (فلاق، 2011) ويزيد من ثقة العملاء في التأمين التعاوني (الحمصي، 2008). وتتنوع آليات معالجة الفائض التأميني لدى شركات التأمين التعاوني، حيث تحدد اللوائح التنظيمية في بعض الدول طريقة تحديد توزيع الفائض التأميني كما هو الحال بالملكة العربية السعودية، في حين تجتهد شركات أخرى في البحث عن طرق ذات كفاءة وفعالية في توزيعه (مشعل: 2011) (الحمصي: 2008)، ومن تلك التطبيقات أن يكون لفائض (بعد أجر الإدارة) خالصاً لحساب التأمين، أو توزيع الفائض بين المساهمين والمشاركين على أساس أن أجر الوكالة في إدارة عملية التأمين هو نسبة من الفائض التأميني، أو توزيع الفائض بين المساهمين وحساب احتياطي عام تأمين (مشعل، 2011). ولم تكن كل تلك الطرق محل إجماع من الناحية الشرعية، وهو ما يستدعي وضع ضوابط محددة لأحكام التصرف بالفائض (العساف، 2010) (شبير، 2007).

إن تحقيق فائض تأميني يعني بالدرجة الأولى أن شركة التأمين تريح وأن أداؤها جيد، وبشكل خاص في نشاطها الاكتتابي. ويعتبر تقييم شركات التأمين باستخدام النسب المالية والتحليل المالي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف أمراً في غاية الأهمية (أبو بكر: 2009)، خاصة أن شركات التأمين بشكل عام تستثمر في أموال ليست ملكاً لها. ونظراً لأهمية التحليل المالي في تقييم أنشطة شركات التأمين فقد أعطت الأجهزة الرقابية أهمية خاصة لوضع بعض المعايير المالية التي تعتبر أداة رقابية من قبل الدولة ومن قبل المنظمات (العري، 1994)، بل وأصبح تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام النسب المالية أحد أهم عوامل نجاح شركات التأمين واستمراريتها (طبيباية، 2009)

حاول (حمودة، 2008) تحديد الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين ومعرفة الاتجاهات والتطورات والدراسات الحديثة في هذا المجال مع محاولة التطبيق على شركات التأمين المصرية، حيث استعرض كلا من نظام الإنذار المبكر (IRIS) لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ونظام الإنذار المبكر (NAIC) ونظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر (RBC) ونظام مراقبة التحليل المالي (FAST)، كذلك كانت العديد من الدراسات (السلاموني، 1997) (عبد الباقي، 2002) (واصف، 2002) (الحميدي وآخرون، 2012) (غازي، 2000)، واتضح جلياً أن الكثير من تلك الأنظمة تفشل عند تطبيقها في غير البيئات التي نشأت فيها، خاصة أن دقة المؤشرات المالية تتوقف على سلامة الفروض والمبادئ وخبرة المحلل المالي.

وعلى أهمية المؤشرات المالية، فإن نتائجها في بعض الحالات لا تكون دقيقة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مؤثرات مهمة في الشركة كإنتاجية العامل ونوع الإدارة والبيئة (حمودة، 2008).

4. البيانات ومنهجية الدراسة:

يتكون قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية من 33 شركة تأمين تعمل كلها وفق نظام التأمين التعاوني، كما تلزم مؤسسة النقد العربي السعودي كل شركات التأمين بأن تكون مدرجة في سوق المال السعودي لغايات المزيد من الإفصاح والشفافية. وقد تم اختيار شركتي تكافل الراجحي وأسيج السعودية كعينة للبحث كونهما شركتين جديديتين، ولم تحقق أي منهما فوائض في أغلب سنوات الدراسة (2010-2013). كلتا الشركتين لهما رأس مال قدره 200 مليون ريال، وقد تأسست شركة أسيج سنة 2007م، بينما تأسست شركة تكافل الراجحي سنة 2008، وتقدم كلتا الشركتين مجموعة من المنتجات التأمينية التكافلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لجميع عملائها في المملكة (التأمين على المركبات، التأمين الطبي، تأمين الممتلكات، المباني والعقارات، التأمين الهندسي والأعمال الإنشائية، التأمين البحري، وتأمين الطيران).

5. عرض ومناقشة نتائج البحث:

5.1. علاقة الأداء المالي للشركة بتحقيق الفائض التأميني:

أنظر جدول (1) في الملاحق.

(أ) مؤشر الملاءة المالية (صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين):

تهدف هذه النسبة للتأكد من أن لدى المؤمن أموالاً كافية (إضافة إلى ما لديه من احتياطات فنية) للاستمرار في نشاطه الاكتتابي. وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ازدياد مخاطر التعرض لحقوق الملكية، بينما ازدياد نسبة الأموال الصافية التي تعود ملكيتها إلى المؤمن تزيد من قدرته على الاكتتاب بأمان بنسبة عالية من الأقساط الصافية. ويعتبر المدى المقبول لهذا المؤشر أكبر من 200% حيث نلاحظ أن شركة أسيج حققت معدلات مناسبة في جميع السنوات ماعدا سنة 2012 أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنها حققت المعدلات المطلوبة في جميع السنوات ماعدا سنة 2010 وهذا دليل على أن شركة تكافل الراجحي لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية في البداية وقد يفسر من هذه النسبة أن شركة تكافل الراجحي كانت في أكبر خسائرها في سنة 2010 وقد يكون من أسباب هذه الخسارة أن الشركة لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وبالتالي عدم وجود فائض يوزع على حملة الوثائق، أما شركة أسيج فقد حققت نسبة متفاوتة ويلاحظ أن قرب هذه النسبة من المدى المقبول قد يزيد من احتمالية ربح الشركة وبالتالي توزيع الفائض كما في سنة 2013 لشركة أسيج.

(ب) معدل العائد على الاستثمار (دخل الاستثمارات/مجموع الاستثمارات):

يعطي العائد على الاستثمار فكرة عامة عن أداء كل السياسة الاستثمارية للشركة وبالتالي أداء المحفظة الاستثمارية، لكن قد يحتاج الأمر إجراء تحليل لمكونات المحفظة الاستثمارية ومعرفة ربحية كل جزء من مكوناتها في هذا المؤشر. القيم المرتفعة تدل على سلامة المحفظة الاستثمارية وفي حال انخفاضها أو تنذبها يعني أنه يجب عليها مراجعة السياسة الاستثمارية. وبحسب النتائج في هذا المؤشر نرى أنه يجب على الشركتين مراجعة السياسة الاستثمارية حيث أنه في جميع السنوات لم تتعد 2%، بينما المعدل المقبول فيها هو 8% وأكبر، وهذا يدل على وجود قصور ما في المحفظة الاستثمارية لكلا الشركتين، ويلاحظ أنه يوجد في كلتا الشركتين عائد غير معتبر من الاستثمارات وعدم كفاءة المحفظة مما يجعل احتمالية تحقيق فائض تأميني قليلة حيث أن الشركة لا تستثمر الأقساط المكتتبة بشكل مجدي يحقق لها الربح.

(ج) جملة الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين:

يحسب هذا المعدل الكفاءة المالية بين جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، وتكون النسبة المقبولة هي 400%. ويلاحظ أنه في شركة أسيج كانت قريبة من المدى المقبول ويعني أنها تعمل بطاقتها الإنتاجية تقريبا ويلاحظ أن شركة الراجحي لم تعمل لكامل طاقتها الإنتاجية في سنة 2010م وحقت المدى المقبول في باقي السنوات.

د) صافي الربح بعد الضريبة /حقوق المساهمين:

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وتعتبر النسب غير مقبولة من الشركتين إلا أن شركة أسيج قد حققت نسبة موجبة في سنة 2013، وهذا يدل على سلامة موقف الشركة المالي وتطور أدائها لهذا العام حيث أن المدى المقبول أكبر من 5% ويعكس هذا وجود الفائض التأميني في سنة 2013.

هـ) صافي الربح/إجمالي الأصول:

تحسب هذه النسبة سلامة السياسة المالية لكل شركة ويلاحظ أن شركة أسيج قد طورت من نفسها تدريجياً خلال السنوات حيث أنها حققت في سنة 2013 المدى المقبول، أما شركة تكافل الراجحي فكانت في جميع السنوات تقع تحت المدى المقبول وهذا نتيجة للخسائر التي حققتها الشركة خلال السنوات.

5.2. العلاقة بين معدلات النمو وتوزيع الفائض التأميني:

أنظر جدول (2)، ضمن الملاحق.

أ) معدل النمو في صافي الأقساط المكتتب:

هذه النسبة تحسب النمو في صافي الأقساط المكتتبة، وتكون هذه النسبة مقبولة ما بين (-10% و +30%). إن نسبة التغير الموجبة إذا كانت كبيرة ليست مؤشراً جيداً، إذا تدل على دخول الشركة بشكل مفاجئ في عمليات واسعة النطاق، وهو ما يعني زيادة حجم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتعتبر شركة أسيج غير مقبولة في جميع السنوات عدا سنة 2012. أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنه في سنة 2011 لم تحقق المدى المطلوب فيما قد حققت فعلاً المدى المطلوب باقي السنوات، بما يعني سلامة التوسع الاكتتابي من عام لآخر، ويلاحظ أن شركة أسيج دخلت بشكل مفاجئ في عمليات واسعة النطاق في الأقساط المكتتبة وقللت هذه النسبة، وقد يلاحظ أن الشركة في سنة 2013 قد حققت نطاقاً واسعاً مما جعل الشركة في أخطار أكبر مما كانت عليه، إلا أنها حققت

ربحا. أما شركة الراجحي تكافل فقد خفضت من سياستها الاكتتابية نتيجة الخسائر التي تعرضت لها سنة 2010(كما يوضحه الجدول أدناه).

السنة	2010	2011	2012	2013
صافي نتيجة الفترة من عمليات التأمين (%)	-22,34	-577	-32,90	-57,75

* ويلاحظ التطور المستمر بتخفيض خسائرها وقد تفسر سياسة الأقساط المكتتبة هذا التطور حيث أن الشركة تحرص على عدم الدخول في نطاق واسع.

(ب) معدل النمو في حقوق المساهمين:

التغيرات المقبولة لهذه النسبة تشير إلى سلامة الموقف والمركز المالي للشركة، بينما ارتفاعها بنسبة عالية يدل على وجود مشاكل أدت إلى ارتفاع حقوق الملكية بهذا الشكل، ويلاحظ في انخفاض النسب في شركة أسيج في سنة 2011 وارتفاعها بشكل مفاجئ وهذا معناه وجود مشاكل أدت إلى هذا الارتفاع، وفي سنة 2013 كانت في نسبة مقبولة، وأما في شركة تكافل الراجحي فكانت في جميع السنوات سالبة، وهذا معناه تآكل حقوق الملكية حيث أن النسبة المقبولة في هذا المؤشر هي أقل من 20%، ويلاحظ أن شركة أسيج تحقق نسب متشعبة نوعا ما في السنتين الأولى أما في سنة 2013 م قد حققت نسبة مقبولة وقد يفسر هذا التطور عن وجود الأرباح في هذه السنة أما شركة تكافل فقد تفسر الخسائر الحاصلة في جميع سنواتها بهذا المؤشر حيث أنها في جميع السنوات كانت سالبة.

5.3. العلاقة بين السيولة وتوفر الفائض التأميني:

أنظر جدول (3) في الملاحق.

أ - الالتزامات / الأصول السائلة:

إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الأصول السائلة للشركة أكبر من التزاماتها المطلوبة، وبالتالي سلامة وضعها المالي على المدى القصير، وفي حالة العكس أن تكون النسبة كبيرة يعني ذلك أن الشركة تقع في دائرة الخطر عند سداد التزاماتها. ويلاحظ أن شركة أسيج في نسب مقبولة في جميع السنوات وقادرة على تغطية التزاماتها على المدى القصير فهي في وضع آمن ماليا لزيادة أصولها السائلة عن التزاماتها المالية المطلوبة، أما في شركة تكافل الراجحي فيلاحظ التحسن التدريجي من سنة لأخرى حيث وصلت في سنة 2013 إلى معدل مقبول نوعا ما، وقد تفسر هذه النسبة علاقتها بالربح والفائض التأميني بشكل مباشر حيث أن شركة أسيج تغطي التزاماتها بالأصول السائلة لديها وبالتالي قدرتها على تسهيل هذه الأصول، أما شركة الراجحي فهي تسير في خطوات

تدرجية في تطوير أصولها السائلة وبالتالي ينعكس هذا المؤشر على تغطية المطالبات وتحقيق الفائض التأميني.

ب - المخصصات الفنية / حقوق المساهمين:

يحسب هذا المعدل مدى قدرة تحقق التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين، والنسبة المقبولة هي أصغر من 350%، ويلاحظ أن شركة أسيج وتكافل الراجحي حققت المدى المطلوب خلال الأربع سنوات. ويدل ذلك على أن شركة أسيج وتكافل الراجحي حققت نوع من التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين.

ج - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول:

يحسب هذا المؤشر زيادة درجة الضمان لحملة الوثائق وتحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول، والنسبة المقبولة هي أكبر من 10%، ويلاحظ أن شركة أسيج حققت النسبة المطلوبة في جميع السنوات ويعني ذلك زيادة درجة الضمان لحملة الوثائق وتحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول بما يدعم الثقة لشركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي أما شركة تكافل الراجحي فقد حققت نسباً جيدة في جميع السنوات قبل أن تتدهور هذه النسبة سنة 2013م.

د - مدينو عمليات التأمين / إجمالي الأصول:

تعطي هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة الشركة على إدارة الديون وتوفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتكون النسبة المقبولة إذا كانت أقل أو تساوي 10%. ويلاحظ أن كلتا الشركتين لم تحقق معدلات مقبولة في جميع السنوات، وهذا ما يحتم عليهما زيادة السيولة لمواجهة الطوارئ. وتعكس هذه النسبة تأثيرها على الفائض التأميني حيث أن الشركات يجب أن توفر سيولة كافية لتغطية الالتزامات وذلك لمواجهة المخاطر وتحقيق الربح.

هـ - المخصصات الفنية / الأصول السائلة:

هذه النسبة تقيس عنصر السيولة في الشركة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية فور استحقاقها. وإن المدى المقبول لهذا المؤشر هو أقل من 100%، ويلاحظ أن شركة أسيج قد حققت المدى المطلوب في جميع السنوات وهذا يدل على أنها تهتم بعنصر السيولة بما يمكنها من سداد التزاماتها المالية فور استحقاقها. وبالنسبة لشركة تكافل الراجحي فقد حققت المعدلات مدى مقبولا في جميع السنوات عدا سنة 2011 حيث كانت النسبة 109% وهذا يدل أن لدى الشركة أزمة في السيولة تلك السنة.

و - صافي الأقساط المكتتبة: (المخصصات الفنية + حقوق المساهمين)

يهدف هذا المؤشر إلى تشخيص وضع الشركة ومدى ملاءمة احتياطاتها الفنية وحقوق مالكيها في علاقتها مع قاعدة الخطر المتمثلة بالأقساط المحتفظ بها، أي أنها تمثل نسبة أموال الضمان في حوزة الشركة تجاه المسؤوليات القائمة والمحتملة وبموجب هذا المعيار ينبغي أن تكون النسبة أكبر من 150% ويلاحظ أن كلتا الشركتين لم تحقق المدى المطلوب وهذا يعني عدم قدرة الشركتين على تغطية المخاطر التي يمكن ان تحدث لأي منها في إطار ما تحتفظ به الشركة من أقساط.

5.4. العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني:

أ - صافي الأقساط المكتتبة/جملة الأقساط المكتتبة (معدل الاحتفاظ):

1- تقيس هذه النسبة نسبة الاحتفاظ بالأقساط وبالتالي ربحية شركة التأمين، وكلما كان الاحتفاظ أعلى كلما كانت الأرباح أكبر وأفضل.

2- يبين مدى الاعتماد على التأمين وعلى إعادة التأمين، فالشركة التي تعيد أعمالها المباشرة أو تعيد إسناد الأعمال المسندة إليها بأكثر مما تحتاج إليه فعلا بل لمجرد حماية صافي حسابها، فإنها بذلك قد لا تمارس الاستخدام الأمثل لسياستها الاكتتابية، حيث قد تجد أن اعتمادها الزائد عن اللزوم على إعادة التأمين يعيق عملياتها إذا ما أخفق معيذوها في تقديم الدعم المستمر لها في الأوقات الصعبة.

3- احتفاظ الشركة الصافي من الخطر الواحد أو مجموعة من الأخطار قد تنتج من حادث واحد بعد إسنادات إعادة التأمين.

4- انخفاض هذه النسبة يدل على اعتماد الشركة على معيدي التأمين وتوسعها في عمليات إعادة التأمين، وهو ما يعني أن الشركة صارت مقيدة بشروط معيدي التأمين وهو ما يتطلب مراجعة حجم عمليات إعادة التأمين الصادر. ونرى في النتائج المستخرجة أن شركة أسيج تعتمد على الاحتفاظ بالأقساط أكثر من تحويلها لشركات إعادة التأمين ولكن هذا من شأنه يزيد الأخطار على الشركة خاصة في حالة الكوارث مع زيادة المطالبات وكذلك نرى شركة تكافل الراجحي حيث لم تعتمد نهائيا على إعادة التأمين في سنة 2010.

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي نلجأ إليها في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض حيث أن هذه النسبة تبين تحكم الشركة بالمخاطر من خلال نسبة الأقساط التي تحولها إلى معيدي التأمين ويلاحظ هنا العلاقة العكسية بين صافي الربح للشركتين ومعدل الاحتفاظ حيث يلاحظ أن في شركة أسيج في سنة 2013 كان أقل معدل احتفاظ بين السنوات وهذا دليل أن الشركات تواجه مشاكل في المطالبات وبالتالي فالحل عند تقليل المخاطر بتحويل جزء من الأقساط لمعيدي التأمين يساهم بتقسيم

هذه المطالبات، ويلاحظ أيضا في شركة تكافل الراجحي حيث أن الخسارة الكبيرة في سنة 2010 يعكسها هذا المؤشر حيث احتفظت بجميع الأقساط المكتتبة لديها وهذا يجعلها تتحمل المخاطر بمفردها.

ب - حقوق المساهمين/شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة:

يحسب هذا المؤشر قدرة الشركة أن توازن بين حقوق المساهمين وشركات التأمين وإعادة التأمين المدينة لتوفير السيولة في سداد التزاماتها والمدى المقبول لهذه النسبة هو أكبر من 40 % ويلاحظ أن شركة أسيج والراجحي قد حققت المدى المقبول وهذا يعني توفر السيولة عند الشركات لتغطية التزاماتها.

قد تم التحليل المالي في هذه الدراسة حسب نماذج عالمية مستخدمة في تحليل الأداء المالي لشركات التأمين ولكن قد تكون هذه النسب عامة بجميع شركات التأمين في العالم وحيث إن هذه الدراسة تبحث عن أسباب عدم توزيع الفائض فيجب دراسة الخلل الذي تحتوي عليه القوائم المالية للشركات ومنها استنتج الباحثون بنود شاذة في قوائم الشركات محل الدراسة واستنتاج بعض النسب التي قد توضح بشكل أكبر أسباب عدم توزيع الفائض وما هي أكثر البنود التي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا ونذكر هذه النسب كالتالي:

5.5. العلاقة بين المطالبات المتكبدة وتوزيع الفائض التأميني:

السنوات	2010	2011	2012	2013
أسيج	17%	54%	69%	58%
تكافل الراجحي	27.11%	55.31%	70.29%	76.60%

يحسب هذا المؤشر نسبة صافي المطالبات إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة ويجب أن تحاول الشركة عدم ارتفاع هذه النسبة لأن ارتفاعها يؤثر على الربحية بشكل مباشر، ونرى أن شركة أسيج في سنة 2012 قد حققت 69% من صافي الأقساط، وقد يكون تفسيراً للسبب الرئيسي لتحقيق الشركة خسائر أكبر بالمقارنة مع باقي السنوات، أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنها تتطور تدريجيا مما يدل أن وضع الشركة يتحسن بالنسبة للمطالبات.

5.6. تأثير إجمالي المصاريف إلى إجمالي الإيرادات على عدم تحقيق فائض:

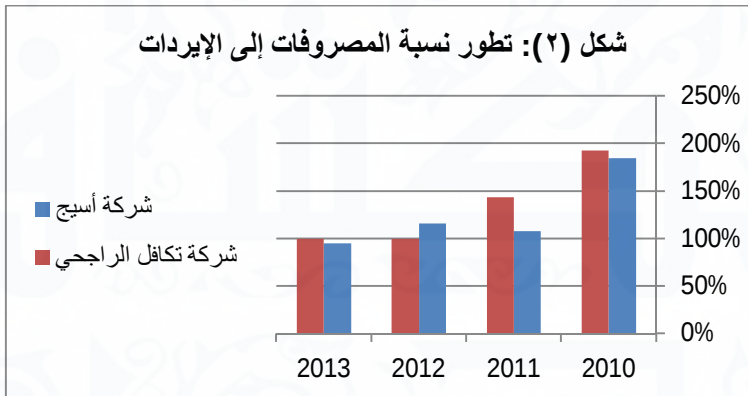
مجموع التكاليف والمصاريف/إجمالي الإيرادات من عمليات التأمين

السنوات	2010	2011	2012	2013
أسيج	185%	108%	116%	95%
الراجحي	192.49%	143.32%	100%	100%

يحسب هذا المؤشر النسبة بين إجمالي المصروفات وإجمالي الإيرادات، ويلاحظ أن شركة أسيج لديها مصروفات تفوق مجموع إيراداتها وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الربحية والفائض، ويعزى لهذه النسبة أنها سبب لخسارة الشركة في سنة 2010 حيث كانت المصروفات تفوق الإيرادات بـ 185 مليون ريال، بينما يلاحظ أن هناك علامات استنفهام على شركة تكافل الراجحي لأنه في السنتين الأخيرتين كانت هناك ما نسبته 100% من إجمالي الإيرادات وأثر ذلك على الفائض التأميني وكان يمثل صفراً في السنتين والغريب في الأمر أن الشركة تحقق نسب كبيرة في بند المصاريف الأخرى أما السنوات التي قبلها كانت المصاريف أكثر من الإيرادات ونجد أن هذا تفسير واضح لخسارة الشركة.

نسبة المصاريف الأخرى/ إجمالي التكاليف والمصاريف				
2010	2011	2012	2013	
68.76%	47.21%	18.46%	13.49%	

تم حساب نسبة المصاريف الأخرى إلى إجمالي المصاريف ونستنتج أنه في السنوات الأربعة في شركة تكافل الراجحي حققت نسبة عالية في المصاريف الأخرى لذا يجب على الشركة أن تبين ماهية هذه المصاريف.



تحليل لأهم أسباب عدم تحقيق أي فوائض تأمينية بشركات التأمين:

لوحظ أن كلا الشركتين تعانيان من زيادة المطالبات المتكبدة على صافي الأقساط المكتتبة وهذا من شأنه أن يقلل من أرباح الشركتين وبالتالي عدم توزيع الفائض.

- ✚ من أهم الملاحظات التي يمكن أن نتطرق لها في موضوع عدم توزيع الفائض هو إجمالي المصاريف لدى الشركتين، حيث يتضح أنها مرتفعة نسبة إلى إجمالي الإيرادات مما يقلل فرص تحقيق فائض تأميني وتوزيعه.
- ✚ عدم وجود السيولة الكافية لدى الشركتين يجعلهما في خطر خاصة في حالات الطوارئ والكوارث حيث تكون الشركات غير قادرة على تغطية التزاماتها وبالتالي عدم تحقيق فائض.
- ✚ قد يثار التساؤل حول تعمد بعض الشركات أو محاولتها عدم تحقيق فوائض لتجنب توزيع هذه الفوائض على حملة الوثائق في وضع هذه المبالغ تحت بند مصاريف أخرى بحيث لا يعرف ما هي هذه المصاريف كما لوحظ في شركة الراجحي في سنتين 2012 و 2013.
- ✚ عدم اهتمام شركات التأمين بتحويل أقساطها المكتتبة إلى معيدي التأمين لتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها خاصة وأن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكثر دول العالم من حيث نسب حوادث السيارات، وهذا من شأنه زيادة المطالبات على شركات التأمين وينتج عنه تحمل مخاطر عالية قد تؤدي بالشركات إلى عدم تحقيق أية أرباح.

6. خاتمة

يعتبر الفائض التأميني عنصراً أساسياً في شركات التأمين وذلك لما لهذا الفائض من أهمية في تطبيق وترسيخ الفكر الإسلامي المبني على مبدأ التعاون، لذا فإن الشركات الناجحة سوف تحاول قدر الإمكان أن تطبق مبدأ التعاون في نشاطها ومن هذا المنطلق فقد حاولت هذه الدراسة بحث أسباب عدم توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني في السعودية. وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود هذه الأسباب في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث لا تزال شركات التأمين تعاني من صعوبة في إيجاد المنافذ الاستثمارية المناسبة لغرض استثمار الأقساط المكتتبة، وبما يحقق ربحاً للشركة ينعكس بدوره على توزيع الفائض التأميني، هذا بالإضافة إلى السياسة المتبعة في إسناد التأمين إلى شركات إعادة التأمين، حيث أنها تقلل من أخطار ارتفاع المطالبات وتفتيت الخطر بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين وبالتالي ضرورة إدارة هذه السياسة

- بشكل فعال وهذا يعكس الأداء المالي للشركة ولم يقتصر الأمر على الأداء المالي حيث أن المطالبات من أهم العناصر تأثيراً على الفائض ووجوب قدرة الشركة على التنبؤ بهذه المطالبات.
- وانطلاقاً من هذه النتائج، فإن هناك عدداً من التوصيات التي يمكن طرحها في هذه الدراسة من أجل ما نعتقد أنه قد يصحح بعض مسببات عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة، ومن ذلك:
- بث الوعي لدى حملة الوثائق ولدى المؤمنين (شركات التأمين) بخصوص حقوق وواجبات كل منهما وتعريفهم بالقوانين المتعلقة بتوزيع الفائض على حملة الوثائق وهذا من شأنه أن يزيد الإقبال على شركات التأمين المطبقة على مبدأ التعاون.
 - ترك الحرية لمجلس الإدارة في شركة التأمين يُوَرِّع الفائض التأميني وفق المعيار الذي يراه محققاً لمصلحة الشركة ولحقوق حملة الوثائق وذلك وفق ما أقره النظام الأساسي للشركة وأقرته هيئة الرقابة الشرعية في الشركة.
 - تحديد وتوضيح الرؤية المستقبلية بالنسبة لشركات التأمين في مجال توزيع الفائض وهذه الرؤية يجب أن تصف بدقة ما لذي تحاول كل شركة تحقيقه.
 - الحد ما أمكن من المطالبات على شركات التأمين في المملكة بوضع السياسات التي تنظم هذه المطالبات والتشديد في التحايل من قبل المؤمن لهم على شركات التأمين.
 - مواصلة البحوث الميدانية في موضوع توزيع الفائض خاصة فيما يتعلق بـ:
 - o الأسباب المؤدية إلى عدم توزيع الفائض أو تفضيل تحويله للمساهمين.
 - o طبيعة العلاقة بين توزيع الفائض على حملة الوثائق وتخفيض تكاليف التأمين للمؤمن لهم وتقليل المخاطر الأخلاقية.
 - o تحديد العلاقة بين توزيع الفائض التأميني والملاءة المالية لشركة التأمين.

المراجع

- أبو بكر، عيد أحمد- السيفو، وليد إسماعيل (2009)، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري، الأردن.
- أبو غدة، عبد الستار، "أسس التأمين التكافلي"، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، 2007م، دمشق (سوريا).
- البرواري، شعبان محمد (2010)، "الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة"، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2010.

- جمال عبد الباقي واصف (2002)، "نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 2.
- الحمص، حنان البريجاوي (2008)، "توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2008.
- حمودة، إبراهيم (1995)، "التنبؤ بإيرادات ومصرفيات النشاط التأميني ومؤشرات الملاءة المالية لشركة تأمين جديدة في مجال التأمينات العامة كجزء من دراسات الجدوى"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 1.
- حمودة، إبراهيم (1998)، "الأسس العلمية لتقييم الأداء في شركات التأمين".
- حمودة، إبراهيم (2002)، "تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
- الحمدي، نور - دركنلي، محمد - العبيد، عبد الرحمن (2012)، "نظام كمي مقترح لتقييم أداء الشركة السورية الوطنية للتأمين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27.
- شبير، محمد عثمان، "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي"، المؤتمر الثاني للتأمين التكافلي، الكويت، 2007.
- طبايبي، سليمة (2011)، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 6، المجلد 16.
- عبد الحميد، عادل منير (1998)، "محددات أداء شركات التأمين الكويتية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 5، عدد 2.
- العساف، عدنان محمود (2010)، "الفائض التأميني، أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه"، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، الأردن.
- العمرى، شريف محمد علي، "تقييم الأداء في شركات التأمين المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 1994.
- القره داغي، علي محيي الدين (2004)، "التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، ط 1، دار البشائر الإسلامية.
- مشعل، عبد الباري (2011)، "تجارب التصرف بالفائض التأميني" ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

موقع سوق الأوراق المالية السعودي(تداول).

النشمي، عجيل جاسم (2010)، "الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي"، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

التقارير المالية لشركة أسيج العربية (سنوات 2010-2013)

التقارير المالية لشركة الراجحي تكافل (سنوات 2010-2013)

مجلة التأمين العربي، العدد الثاني والأربعون، (1994).

الملاحق

جدول (1): علاقة الأداء المالي للشركة بتحقيق الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	
229.3%	162.04%	724.62%	239.35%	642.82%	410.36%	316.77%	160.31%	أ- صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين
1.36%	0.00%	1.88%	0.00%	1.376%	1.985%	0.431%	0.025%	ب- دخل الاستثمارات / مجموع الاستثمارات
339.4%	207.80%	882.98%	332.88%	797.63%	552.47%	451.22%	160.31%	ج- جملة الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين
12.31	-26.10%	-5217%	-66.43%	25.84%	-0.53%	-30.10%	-40.28%	د- صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
3.26%	-0.77	-6.85%	13.82-%	-2%	-0.07%	-4.08%	-40.67%	هـ- صافي الربح / إجمالي الأصول

جدول (2): العلاقة بين معدلات النمو وتوزيع الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركات
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
60.97%	5.42%	95.35%	n.a.	24.54%	28.86%	50.67%	n.a.	أ- معدل نمو أقساط التأمين المكتتبة
13.73%	371.42%	35.48-%	n.a.	20.50%	-0.53%	-23.75%	n.a.	ب - معدل نمو حقوق المساهمين

جدول (3): العلاقة بين السيولة وتوفر الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركة
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
49.472%	54.088%	39.449%	78.151%	95.37%	168.93%	391.22%	409.61%	أ-الالتزامات / الأصول السائلة
33.25%	21.03%	107.79%	47.78%	235.50%	109.66%	82.61%	19.74%	ب-المخصصات الفنية / حقوق المساهمين
28.14%	37.45%	13.13%	20.81%	9.21%	12.81%	13.57%	100.95%	ج-حقوق المساهمين / اجمالي الاصول
70.95%	62.13%	79.70%	71.50%	67.49%	61.60%	59.89%	71.50%	د-مدينو عمليات التأمين/ اجمالي الاصول
16.11%	11.25%	27.50%	27.26%	63.62%	61.82%	109.34%	49.92%	هـ-المخصصات الفنية / الاصول السائلة
58.10%	74.69%	28.68%	61.74%	52.19%	51.09%	57.65%	74.69%	و-(المخصصات الفنية / حقوق المساهمين) / صافي الأقساط المكتتبة

جدول (3): العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركات
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
67.58%	77.98%	82.07%	71.90%	80.59%	74.28%	70.20%	100%	أ-صافي الأقساط المكتتبة / جملة الأقساط المكتتبة
318.01%	1026.66%	215.83%	185.68%	121.95%	97.72%	177.83%	402.98%	حقوق المساهمين / شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة